

الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة 2012-2006

م.د. محمد أحمد خلف

جامعة الحمدانية / كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

ما أن جرت الانتخابات الفلسطينية عام 2006، التي تمخضت عن فوز حركة حماس فيها، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية التي عارضتها السلطة الوطنية الفلسطينية، وما نتج عن ذلك من اقتتال وانقسام فلسطيني عام 2007، لتنفرد حركة حماس بإعلان تشكيل حكومتها في القطاع، وإعلان السلطة الفلسطينية عن تشكيل حكومة أيضا في الضفة الغربية، هنا وجدت (إسرائيل) الفرصة الكاملة لتطبيق استراتيجيتها في التعامل مع قطاع غزة عموما وحكومة حماس خصوصا بفرض حصار اقتصادي وإغلاق للمعابر مع القطاع وقطع جميع الأموال والمساعدات التي كانت تمنح للقطاع قبل تشكيل حكومة حماس، مما كان له الأثر الواسع على مجمل الأنشطة الاقتصادية في القطاع وبالتالي انعكس على واقع الحياة اليومية لسكان القطاع ومعاناتهم، وكانت أبرز التحديات التي واجهتها حكومة حماس هي مسألة رواتب موظفيها التي كانت تدفع لهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ أسهمت الأخيرة بقطع تلك الرواتب؛ للضغط على حكومة حماس لتغيير موقفها، وهذا جاء متوافقا مع سياسة (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت على خط الأزمة في القطاع بقطع جميع المساعدات عن حماس واستعمال أسلوب الضغط الاقتصادي عليها لدفعها في تغيير موقفها من (إسرائيل).

الكلمات المفتاحية: الحصار الاسرائيلي، المعابر الحدودية، الاقتصاد الفلسطيني، البطالة الفلسطينية، العمال الفلسطينيون.

Economic Conditions in the Gaza Strip 2006-2012

Dr. Muhammad Ahmed Khalaf

Al-Hamdaniya University/College of Education for the Humanities

Abstract:

As soon as the Palestinian elections took place in 2006, which resulted in the victory of the Hamas movement and the formation of

the Palestinian government, which was opposed by the Palestinian National Authority, and the resulting Palestinian fighting and division in 2007, with the Hamas movement alone announcing the formation of its government in the Gaza Strip and the Palestinian Authority announcing the formation of a government also in the West Bank, here Israel found the full opportunity to implement its strategy in dealing with it. With the Gaza Strip in general and the Hamas government in particular by imposing an economic blockade, closing the crossings with the Gaza Strip, and cutting off all funds and aid that were given to the Gaza Strip before the formation of the Hamas government, which had a wide impact on all economic activities in the Gaza Strip and thus was reflected in the reality of the daily lives of the residents of the Gaza Strip and their suffering. The most prominent challenges that the Hamas government faced was the issue of the salaries of its employees, which were paid to them by the Palestinian National Authority, as the latter contributed to cutting those salaries in order to put pressure on the Hamas government. To change its position, this came in line with the policy of (Israel) and the United States of America, which entered the crisis line in the Gaza Strip by cutting off all aid to Hamas and using economic pressure on it to push it to change its position on Israel and the Palestinian agreements with it, which the Hamas movement was opposed to.

Keywords: Israeli siege, border crossings, Palestinian economy, Palestinian unemployment, Palestinian workers

المقدمة:

كانت الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة قد انعكست على المستوى المعاشي للسكان الفلسطينيين والتي هي في الأساس كانت نتيجة لسياسة الحصار الاقتصادي واغلاق المعابر مع قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006، هذه الاجراءات حولت قطاع غزة الى شبه معتقل للسكان الذين كانوا يجدون صعوبة جدا في الخروج من القطاع ، حتى معبر رفح الذي يعد المنفذ الوحيد للقطاع مع العالم الخارجي من خلال مصر تم اغلقه من الجانب المصري بعد أن مورست عليه ضغوط من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، وبالتالي عاش سكان قطاع غزة وضعاً اقتصادياً صعباً جداً وعلى مدى سنوات من ضمنها السنوات التي تم اعداد هذه الدراسة فيها، وما بعدها ولسنوات طويلة جدا ارهقت السكان، فضلا عن العمليات

العسكرية التي كانت تقوم بها (إسرائيل) بين مدة وأخرى مما كان يزيد من معاناة سكان القطاع الذين يعيشون في ظروف مأساوية شديدة .

وتتمحور أهمية البحث في دراسة تأثير الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة بين عامي (2006 - 2012)، على وفق منهج البحث التاريخي الذي يستند الى حقائق ووقائع وإحصائيات على مجمل تأثير الأوضاع الاقتصادية على سكان القطاع، ومحاولة حكومة حماس لمعالجتها، والخروج من هذه الأزمة التي تم فرضها عليها؛ لزعة الأوضاع الداخلية في القطاع وانهايار الأوضاع فيه ولاستعمال الورقة الاقتصادية لتغيير موقف حماس والضغط عليها داخليا وخارجيا، واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر منها: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكتاب محسن محمد صالح ، قطاع غزة التنمية والاعمار في مواجهة الحصار والدمار، وكتاب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) تحديات إعادة الاعمار والانعاش الاقتصادي في قطاع غزة اثر العدوان الاسرائيلي الاخير، والذي لديه اكثر من اصدار، وغيرها من المصادر.

قسم موضوع البحث الى مقدمة ونبذة عن قطاع غزة واربعة مباحث، تناول المبحث الاول تأثير الحصار الاقتصادي الاسرائيلي على قطاعات الزراعة وقطاع الصيد البحري والقطاع المصرفي والصناعة والتجارة، وتضمن المبحث الثاني انعكاس تلك الأوضاع على المستوى المعاشي للسكان من خلال النتاج المحلي الفلسطيني وسوق العمل والقوة الشرائية للفرد الفلسطيني، وجاء المبحث الثالث ليتحدث في محاولة حكومة حماس معالجة تلك الأوضاع، اما المبحث الرابع فتناول مواقف كل من قطر ومصر تجاه الأوضاع الاقتصادية في القطاع، والخاتمة التي تناولت ما توصل اليه البحث من استنتاجات.

نبذة عن قطاع غزة:

يقع قطاع غزة على طول الشريط الساحلي في الساحل الشرقي للبحر المتوسط، إذ إنه يكون على شكل مستطيل يبلغ طوله من الشمال الى الجنوب ما يقرب من (45 كم)، ويبلغ عرضه من الشرق الى الغرب ما يقرب من (6 كم) في بعض الاماكن والى (11 كم) في اماكن اخرى، ومجموع مساحته تقدر بـ(365 كم2) يحده من الغرب البحر المتوسط ومن الشمال والشرق (إسرائيل) ومن جنوبه مصر، وهناك اربع مدن من كبريات المدن في القطاع منها: غزة ورفح وهي من المدن القديمة، ودير البلح وخان يونس انشأتا بعد الفتح الاسلامي، وبعد عام 1948م واحداث النكبة الفلسطينية تم انشاء ثمانية مخيمات للاجئين في القطاع وهي: مخيم الشاطئ والنصيرات ومخيم البريج وجباليا ومخيم المغازي ودير البلح ورفح ومخيم خان يونس(عودة، 2005).

وتتميز غزة بكثافة سكانية إذ يبلغ عدد سكانها (1,6 مليون نسمة)، بحسب احصائية اجريت نهاية عام 2011، أي: ما نسبته (38,2%)، من مجموع سكان الاراضي الفلسطينية البالغ عددهم (4,2 مليون نسمة) بمعدل كثافة سكانية تصل الى (4505 شخص) لكل كم²، تبلغ نسبة الذكور (50,7%)، في حين تبلغ نسبة الاناث في القطاع (49,3%)، من مجموع سكان القطاع، ويعد المجتمع الفلسطيني في غزة مجتمعا فتيا إذ شكلت الفئات العمرية من الشباب بين 10 الى 20 سنة ما نسبته (43,8%) من مجمل سكان القطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025).

ويحيط بالقطاع سبعة معابر ستة منها مع الجانب الاسرائيلي وهي: معبر بيت حانون يقع على الحدود الشمالية للقطاع، ومعبر كارني (المنطار) يقع شرق مدينة غزة، ومعبر كرم ابو سالم (كير شالوم) يقع في اقصى جنوبي شرقي القطاع، ومعبر العودة (صوفي) يقع شرق مدينة رفح، ومعبر القرارة (كيسوفيم) يقع بين خان يونس ودير البلح، ومعبر الشجاعية (ناحال عوز) يقع في حي الشجاعية في شرق مدينة غزة، ومعبر واحد منها مع الجانب المصري وهو معبر رفح الذي يشكل المعبر الوحيد لاتصال قطاع غزة مع العالم الخارجي (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص5).

المبحث الأول

الحصار الاسرائيلي واثره على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية

فرضت (اسرائيل) الحصار الشامل على قطاع غزة الذي عزله عن العالم الخارجي في حزيران/يونيو عام 2007، وفي 19 أيلول/سبتمبر من العام نفسه عدت القطاع كيانا معاديا، واصبحت حدود القطاع ومجالها البحري والجوي تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي المحكمة وتم اغلاق المعابر الحدودية كافة، فضلا عن فرض قيود مشددة على حركة الاشخاص والسلع داخل غزة وخارجها، مما أسهم في تردي الوضع الاقتصادي لسكان القطاع كافة وانعكس ذلك على مجمل الانشطة الاقتصادية التي سنتناولها تباعا كما يأتي:

أولا: القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الفلسطيني؛ كونه يؤدي دورا مهما في زيادة الناتج المحلي الفلسطيني فضلا عن استيعابه لآلاف العمال، إلا أنه ونتيجة للظروف الصعبة والعديدة التي من اهمها: سياسة (اسرائيل) تجاه الفلسطينيين عامة وقطاع غزة خاصة جعل القطاع الزراعي ضعيفا ولا يأخذ دوره في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتقدر مساحة

الأراضي الزراعية في قطاع غزة بما يزيد على (70 ألف دونم)، ولها قدرة انتاجية تصل من (280 الى 300 ألف طن)، من المنتجات الزراعية وثقلها تكون محاصيل جاهزة للتصدير، ويوفر القطاع الزراعي وظائف دائمية او مؤقتة لأكثر من (400 ألف عامل) اي: ما نسبته (12,7 %) من مجموع القوى العاملة، فضلا عن توفير القطاع الزراعي المواد الغذائية والمعيشية لربع سكان القطاع (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، كانون الأول 2007).

وقامت (اسرائيل) بتحديد منطقة امنة على الحدود مع القطاع بمسافة (300 مئة متر)، لكن في الحقيقة تم توسيعها لتصل ما بين (500 الى 1500م)، مما منع الفلاحين من الوصول الى اراضيهم الزراعية بنسبة (35%)، وتسببت تلك الاجراءات بخسائر قدرت بما يقرب من (76 مليون دولار) (Access Restricted Areas in the Gaza strip, 2012).

وشهد القطاع الزراعي في غزة تراجعاً؛ بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج المتمثلة بارتفاع اسعار الاسمدة والمعدات اللازمة للزراعة نتيجة للحصار الذي فرضته (اسرائيل) على القطاع ومنعت دخول كثير من السلع للقطاعات التجارية والزراعية والصناعية ولاسيما فيما يتعلق بالأسمدة والمكائن التي وصفت بأنها تدخل ضمن قائمة المواد المزدوجة الاستعمال، مما كان له تأثير مباشر على عدد العاملين في القطاع الذين انخفضت نسبتهم الى حد كبير من بداية العام 2008 الى نهاية العام 2009، فضلا عن أن ما نسبته (46%) من الأراضي الزراعية فقدت قيمتها الانتاجية؛ بسبب اغلاقها ومنع اصحابها من الوصول اليها وبالأخص في المناطق الحدودية شرق القطاع وشماله التي اصبحت غير صالحة للزراعة بعد حرب عام 2008 بسبب القصف الذي لوثها بالمواد الكيماوية السامة التي تحملها القنابل والصواريخ، مما ادى الى أن يفقد (50%)، من السكان الذين يعيشون في تلك المنطقة مصدر رزقهم وأن نسبة (73%) من الاسر هناك اصبحت تعيش تحت خط الفقر (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2014، ص8-9).

وشنت (اسرائيل) عملية عسكرية اطلقت عليها تسمية الرصاص المصبوب، في حين اطلقت المقاومة عليها تسمية معركة الفرقان، واستمرت لمدة 23 يوما، للمدة من 27 كانون الاول/ديسمبر 2008 الى 18 كانون الثاني يناير عام 2009، قتل خلالها ما يقرب من 1500 شهيد، ودمار هائل في البنية التحتية من خلال تدمير المرافق الحيوية فضلا عن المساجد والمدارس والمستشفيات في قطاع غزة وانعكس ذلك على نمو البنية الاساسية والانتاجية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، فقد تم تدمير (6268 منزلا) وبلغت الخسائر في مجمل الانشطة الاقتصادية الفلسطينية ما قيمته نحو (4 مليار دولار)، وكان للعنوان الاسرائيلي على

قطاع غزة ضرره البالغ على قطاع الزراعة بحسب تقديرات وفد الجامعة العربية الذي ارسل لإعادة اعمار غزة في شباط/فبراير من عام 2009، إذ قدر حجم الاضرار ما يقرب من (249 مليون دولار)، نتيجة لتدمير الاراضي الزراعية المزروعة بمختلف انواع المحاصيل وكذلك الخسائر في الثروة الحيوانية وتدمير ما تبقى من الاراضي الزراعية في القطاع(الكياي، 2009، ص 25-30).

ثانيا: قطاع الصيد والحصار البحري على قطاع غزة :

فرضت (اسرائيل) الحصار البحري على القطاع في 3 كانون الثاني/يناير عام 2009، وعدت في السادس من الشهر نفسه أن منطقة قطاع غزة منطقة بحرية مغلقة بالكامل امام الحركة البحرية وخاضعة للحصار الذي فرضته البحرية الاسرائيلية الى اشعار آخر ، وأشارت الى أن هذا الاجراء هو بهدف منع وصول الاسلحة والاموال الى حركة حماس (The Public Commission to Examine, 2010, P.55).

وبموجب اتفاقية أوسلو عام 1993 التي وقعت بين الفلسطينيين و(اسرائيل) التي كان من ضمنها تحديد الحدود البحرية ومجال الصيد لمسافة تصل الى عشرين ميلا بحريا، لكن ما لبثت أن تراجعت(اسرائيل) عن تلك المسافة التي تم تحديدها لتصل الى مسافة(12 ميلا)، ثم تراجعت الى مسافة ستة اميال لتستقر على مسافة ثلاثة اميال، وكانت حجة (اسرائيل) في ذلك هو ضرورة وجود قارب لمراقبة الصيادين لكي لا يتجاوزوا المسافة المسموح بها لهم، لكن الحقيقة الرئيسة من تراجعها عما تم الاتفاق عليه هو؛ لتضييق الحصار البحري على القطاع، وعلى الرغم من أنه تم السماح للصيادين الفلسطينيين استعمال المسافة المسموح بها لهم، إلا أنه لم يسلم خلالها ايضا الصيادون من مهاجمة قوات الاحتلال واطلاق النار عليهم وتدمير مراكبهم؛ لمنع الحصول على مصدر رزقهم من الصيد، مما ادى الى تراجع مهنة صيد الاسماك التي يعيش عليها ما يقرب من ثلاثة آلاف عامل يعملون في مهنة الصيد عن عملهم ودخولهم في دائرة الفقر(تقرير فريق الأمم المتحدة القطري، آب 2012، ص4).

إن الحصار البحري الذي فرضته (اسرائيل) لم يقتصر على حركة الصيد والصيادين الفلسطينيين بل هو جزء من الحصار الشامل الذي فرض على القطاع، وانعكس الحصار البحري وبصورة مباشرة على المساس بالحياة اليومية للصيادين وأسرهم الذين بدأت تتدهور احوالهم الاقتصادية والاجتماعية من جراء تلك السياسة التي اتبعتها (اسرائيل)،(مركز الميزان لحقوق الانسان، 2015).

ثالثا: القطاع المصرفي:

كان لسياسة (إسرائيل) دور كبير في محاصرة الشعب الفلسطيني في القطاع بإيقاف دفع المستحقات الضريبية التي تقدر بنحو (60 مليون دولار) شهريا اي: إنها حرمت الحكومة الفلسطينية بأكثر من (700 مليون دولار) مستحقة للفلسطينيين ولم تكن إيرادات الحكومة الفلسطينية تزيد على (352 مليون دولار) واعتمدت على باقي التمويل للموازنة من المساعدات والمنح الخارجية، (صالح وآخرين، 2007، ص 262).

ولم يكن الحصار المفروض على القطاع من (إسرائيل) فقط بل أسهمت السلطة الفلسطينية باستغلال ذلك الحصار، وعملت على تفعيل ازمة الرواتب، من خلال طلب مجلس الوزراء الفلسطيني بعد أن اصدر قرارا وزاريا بعد الانقسام مباشرة، طالب فيه الموظفين في قطاع غزة من عسكريين ومدنيين بعدم التعامل مع حكومة حماس؛ لضمان استمرار رواتبهم، وعلى الرغم من أنه تم الاتفاق بين حكومة حماس والرئاسة الفلسطينية على تحويل اموال المساعدات الى حساب الرئاسة التي لم تتعاون في صرف رواتب الموظفين التي قدرت المبالغ التي تم تحويلها للرئاسة بنحو (300 مليون دولار)، إلا أنه تم ارتكاب العديد من الانتهاكات بحق الموظفين في القطاع منها: قطع الرواتب وإيقاف العلاوات وبدلات الإعاشة وإلغاء عقود العاملين في القطاع الحكومي كل هذه الاجراءات من قبل السلطة الفلسطينية هو؛ للضغط على حكومة حماس لتغيير موقفها ولكي يزيد ضغط الوضع على الشارع في قطاع غزة كي ينفجر الموقف الداخلي ضد حكومة حماس (صالح وآخرين، 2007، ص 260).

وفرضت (إسرائيل) قيودا مشددة على ادخال النقود الى المصارف الفلسطينية في قطاع غزة كجزء من سياستها في فرض الحصار على قطاع غزة منذ العام 2007 حتى نهاية العام 2011، وقد وصلت ازمة السيولة النقدية في القطاع ذروتها عام 2009 الى الحد الذي لم تعد المصارف قادرة على تسديد ودائع العملاء بعمليتي الدولار والدينار الاردني وتسديدها بعملة الشيكال لمن يرغب منهم، مما ادى الى ارتفاع تكاليف المعاملات وإلحاق خسائر بالعملاء نتيجة لتذبذب اسعار الصرف، وفسح المجال الى ايجاد طرق غير قانونية في التمويل مما شكل ترجعا في المؤسسات الفلسطينية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2014، ص 18).

رابعا: القطاع الصناعي:

كان للقطاع الصناعي الفلسطيني دور مهم وحيوي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ، فضلا عن مساهمته في خفض معدلات البطالة ، إلا إنه وبسبب الاجراءات الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني فقد القطاع الصناعي اهميته في المساهمة في رفع الناتج المحلي في قطاع غزة ،

وخلال العام 2007 تعمقت مشكلة البطالة التي أدت إلى انهيار القدرات الانتاجية بشكل كبير؛ نتيجة لإغلاق العديد من الورش والمصانع أبوابها إذ أدى الحصار إلى إجبار (98%) من المنشآت الصناعية (3500) من أصل (3900) على إغلاق أبوابها التي تتيح العمل لما يقرب من (35 ألف) عامل، إذ كان هناك العديد من المنشآت الصناعية التي تختص بالصناعات الدوائية ومواد التجميل والصناعات الخشبية والأثاث المنزلي وصناعة المواد البلاستيكية، فضلا عن الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس، ونتيجة لفرض الحصار في شهر حزيران/يونيو تم تسريح معظم العاملين في القطاع الصناعي ولم يبق إلا ما نسبته (9%) من مجموع عدد العاملين يقدر عددهم بـ (3500) عامل لغاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2007، مما أسهم في ارتفاع معدلات البطالة المرتفعة أصلا التي وصلت في النصف الثاني من العام نفسه إلى ما نسبته (37,6%) مقارنة بالنصف الأول للعام ذاته التي كانت نسبته (32,3%) وانخفضت انتاجية العمل بنسبة (30%) خلال أقل من سنتين 2006-2007 كذلك عمل الحصار على زيادة حالة الفقر وانعدام الأمن الغذائي لمعظم الأسر الفلسطينية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2020، ص 21-22).

وفي عام 2009 شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً كبيراً؛ نتيجة للممارسات والتحصيد الذي اتبعه الاحتلال الإسرائيلي، فقد تعرض القطاع الصناعي في قطاع غزة إلى الاستهداف الإسرائيلي، إذ تم تدمير وتخريب (428) من المصانع والورش الفلسطينية المختصة في الصناعات الانشائية والمعدنية في الشريط الحدودي المحاذي للقطاع والمناطق البعيدة مما أدى إلى تشريد (34 ألف) عامل، مما يؤكد استهداف (إسرائيل) وبشكل ممنهج للقدرات التصنيعية الفلسطينية (العلمي، 2018).

وشنت (إسرائيل) في 14 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012 عملية عمود السحاب، وهي عبارة اصطلاحية مأخوذة من التوراة متعلقة بضياح اليهود في سيناء لمدة أربعين عاماً، ومعناها المجازي العقاب السماوي، وهدفت العملية إلى استعادة سياسة الردع (الإسرائيلي) أمام المقاومة واستهداف عدد من قادتها منهم أحمد الجعبري رئيس الجناح العسكري لحماس، وتدمير القدرة الصاروخية لحركة حماس والقضاء على ما يمكن من البنية التحتية للمقاومة واستمرت العملية لمدة ثمانية أيام لغاية 21 تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد العملية قدرت الأمم المتحدة حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بما يزيد على سبعة ملايين دولار، مما أدى إلى بروز حاجة ملحة لرفع القيود التي تفرضها (إسرائيل) على استيراد المواد الانشائية للسماح بإعادة ما دمره العدوان الإسرائيلي، فضلاً عن أن العملية العسكرية قد زادت من معاناة الفلسطينيين الاقتصادية

والاجتماعية ومن جراء الحصار الاسرائيلي(المرصد الأورو متوسطي لحقوق الانسان، 2021، ص8).

خامسا: قطاع التجارة:

احتل قطاع التجارة اهمية بالغة وكبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد في قطاع غزة؛ لتأثيره على مجمل الفروع الاقتصادية التي تتصل بقطاع التجارة منها: سوق العمل، وميزان المدفوعات ودخوله في حسابات الاستيراد والتصدير، وتوفير احتياجات السوق المحلية.

وأثر الحصار الذي فرضته (اسرائيل) على قطاع غزة منذ العام 2006 على قطاع التجارة، مما تسبب بعرقلة وصول التجار الى الاسواق المجاورة ومنها اسواق الضفة الغربية، وانعكس ذلك على انخفاض واردات القطاع بنسبة (40%) في المدة 2006 - 2012 من (645 مليون دولار) الى (392 مليون دولار) منها: انخفاض قيمة الواردات من البترول من (81 مليون دولار) الى (25 مليون دولار)، وكذلك حجم الصادرات شهدت تراجعا بنسبة (90%) خلال المدة نفسها إذ انخفضت من (41 مليون دولار) الى (4,7 مليون دولار) في عام 2012(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2015).

وكانت القيود التي فرضتها (اسرائيل) قد اثرت على حركة تنقل الاشخاص والتجار من غزة الى (اسرائيل) او خارجها لإتمام معاملاتهم المالية والتجارية، فضلا عن تأثيرها على حركة العمال الفلسطينيين من غزة الذين يبحثون عن عمل في مكان آخر، وإذا ما علمنا أن مسار التنمية المستدامة في غزة هو اقتصاد حضري اساسا فلا بد من أن يشمل ذلك حرية تنقل الاشخاص، لغرض العمل والنشاط التجاري(مركز المعلومات الاسرائيلي، 2012).

وارتفعت الاجور في القطاعين العام والخاص بسبب الحصار الذي فرضته (اسرائيل) خلال العامين 2007 و2008 نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد ، وكذلك ارتفعت اسعار الغذاء بسبب الازمة العالمية وبسبب الاجراءات الاسرائيلية مما انعكس على ارتفاع نسبة البطالة الى حد كبير وتزايدت ازمة الامن الغذائي لمليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2014، ص8).

وتوقفت الصادرات من غزة منذ أن فرضت (اسرائيل) الحصار عليها في العام 2007 - كما ذكرنا سابقا- إذ إن المعابر التجارية تتأثر بشكل كامل بالأوضاع السياسية والامنية في قطاع غزة فضلا عن تحكم (اسرائيل) الكامل بتلك المعابر واغلاقها بشكل كامل بعد العام 2006 ماعدا معبر كرم ابو سالم، مما له انعكاس على السياسات التجارية في قطاع غزة، وخلال عامي

2006-2007 دخلت القطاع (162030 شاحنة)، اي: إن نسبة الشاحنات الواردة الى القطاع بلغت ما يقرب من (39%)، في حين أنه في المدة ما بين حزيران / يونيو عام 2007 الى حزيران / يونيو عام 2010 دخل القطاع ما يقرب من (2400 شاحنة) كل شهر، اي: ما نسبته (23%) مقارنة بالمعدل الشهري قبل فرض الحصار، إذ إنه في العام 2005 كان يدخل القطاع شهريا (10,400 شاحنة)، عبر معبر كارني المخصص لدخول البضائع وهذا التقييد من قبل (اسرائيل) على دخول السلع والبضائع الى القطاع له انعكاس على خلق ازمتات اقتصادية متكررة فيه، (الداية وتنيرة، 2016، ص4؛ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الونكتاد، ص5).

إن الممارسات الاسرائيلية تشكل عائقا لحركة البضائع بين قطاع غزة والعالم من جهة وبين القطاع والضفة الغربية من جهة اخرى، وكان من ابرز تلك العوائق غير الجمركية هي الحجج والمبررات الاسرائيلية التي تتعلق بالأمن والصحة والبيئة، فالتنسيق لدخول البضائع قد يطول نتيجة للتفتيش الامني وعمليات النقل التي تكون معقدة، مما يؤدي الى تلف المحاصيل الزراعية المصدرة والمستوردة مما يضطر التاجر الفلسطيني الى الاستيراد من (اسرائيل) او عبر الوسطاء الاسرائيليين، وكان لتكاليف النقل والشحن المرتفعة اثر على الحركة التجارية في القطاع فعندما يستورد التاجر الفلسطيني من خارج (اسرائيل) فإنه يتحمل تكاليف شحن وتأمين بحري تقدر ب(2%)، من القيمة الاجمالية للبضائع فضلا عن فرض ارضية استعمال ميناء اسرائيلي تصل ما بين (1 الى 3 %)، من القيمة الاجمالية وبالتالي يعني زيادة التكاليف على التاجر الفلسطيني ويؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار على المستهلك الذي هو بالأساس يعاني من انخفاض القدرة الشرائية (International Monetary Fund, 2006, P6).

ولم تغادر القطاع خلال عام 2012، سوى (210 شاحنات)، محملة بالسلع التي في غالبها منتجات زراعية منها: الطماطم والفراولة والزهور، وعدد قليل من الشاحنات الصغيرة محملة بالأثاث والمنسوجات وكل هذه البضائع المصدرة لا تسهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد الغزي المتردي من جراء الحصار الاسرائيلي، بعدها اعلنت (اسرائيل) أن بإمكان التجار في قطاع غزة تصدير بضائعهم الى جميع انحاء العالم ولكن ليس الى الضفة الغربية وداخل (اسرائيل)، والغاية من ذلك تحطيم الاقتصاد في داخل القطاع إذا ما علمنا أن جميع البضائع المصدرة هي حاجيات بسيطة ولا تلاقي رواجاً في الاسواق العالمية بقدر أنه يمكن تسويقها للضفة والداخل الاسرائيلي، فضلا عن تكاليف النقل والتصدير التي قد لا تغطي تكاليف انتاجها (فولك، د.ت)، ص24-25).

وخففت (إسرائيل) مع نهاية عام 2012، القيود على قطاع غزة فسمحت بدخول (20 شاحنة يوميا) محملة بمواد البناء الى القطاع ووسعت حدود الصيد البحري الى مسافة ستة اميال، على الرغم من أنها لا تلبي حاجة الصيادين الفلسطينيين؛ لكون مناطق الصيد الجيدة تصل الى مسافة (12 ميلا بحريا) وقلصت مساحة المنطقة الامنة لمسافة (100 متر)، مما سمح للفلاحين الفلسطينيين الوصول الى اراضيهم الزراعية، كل هذه الاجراءات لا تفي بالغرض الحقيقي الذي يحتاجه المواطن الفلسطيني في غزة وهو رفع الحصار عنه، مما يمكن الاقتصاد في القطاع بالنمو (كوك وقسيس، 2012).

المبحث الثاني

انعكاس الاوضاع الاقتصادية على معيشة السكان

كان للأوضاع الاقتصادية داخل القطاع اثر على المستوى المعاشي للسكان والذي برز من خلال الناتج المحلي وانخفاض القدرة الشرائية لهم وتأثير ذلك على سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة بين السكان، كل ذلك كان له نتائج سلبية على مجمل حياة الناس في داخل القطاع ومحاولات حكومة حماس لمعالجة تلك الاوضاع وموقف كل من قطر ومصر للتخفيف من معاناة السكان هناك.

أولاً: الناتج المحلي الفلسطيني:

تراجع الناتج المحلي عام 2006م بسبب الاوضاع السياسية التي حصلت آنذاك، والتي نجم عنها توقف رواتب الموظفين البالغ عددهم ما يقرب من (160 ألفاً)، وبدأ الناتج المحلي الفلسطيني ابتداء من العام 2007م بالنمو التدريجي ليرتفع مع مطلع العام 2011م، ليبلغ معدل النمو العام (9,9%)، وبلغ نصيب الفرد الفلسطيني منه (6,6%)، وتفاوت هذا المستوى ما بين القطاعات، إذ سجل قطاع البناء والانشاءات اعلى نسبة في النمو بلغت (26,9%)، في حين بلغ قطاع الادارة العامة (13%)، وقطاع النقل والتخزين بلغ (12,3%)، وقطاع الزراعة وصيد الاسماك ما نسبته (9,9%)، هذا النمو النسبي الذي شهدته الاراضي الفلسطينية في العام 2011م جاء نتيجة لارتفاع النمو في قطاع غزة الذي بلغت نسبته (23%)، مقارنة مع الضفة الغربية التي بلغ النمو فيها (5,2%)، وكان للقوى العاملة النصيب الاكبر في الارتفاع ففي العام 2011م بلغت نسبة المشاركة للقوى العاملة (43%) مقارنة مع العام 2010 التي بلغت النسبة فيه للقوى العاملة (41,1%)، وهذا التفاوت في النسبة يدل على الزيادة للقوى العاملة التي دخلت السوق، مما له دور وانعكاس على انخفاض البطالة في العام 2011م التي بلغت (28,7%)،

في حين كانت عام 2010م (37,8%)، (تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011، ص8-12).

وارتفعت في قطاع غزة الاجور (بنسبة 6,6%)، وعلى الرغم من ذلك ظل متوسط دخل الفرد (4,3) شكل في اليوم قليل مقارنة بمتوسط دخل الفرد في الضفة بما يقرب من (43%)، كذلك كان متوسط دخل النساء العاملات في قطاع غزة اعلى من متوسط اجور الرجال بنسبة (31%)، وهذا التفاوت في النسبة جاء نتيجة أن معظم النساء يعملن في القطاع العام، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2010، ص10).

وانخفضت القدرة الشرائية للفرد الفلسطيني خلال العام 2011م، بسبب انخفاض الاجور اليومية التي بلغت (2,8%)، مما انعكس على غلاء المعيشة في الاراضي الفلسطينية التي بلغت نسبتها (132,7%) إذا ما تمت مقارنتها بالعام 2010 التي كانت النسبة فيه (129%)، إذ شهدت جميع السلع ارتفاعا في اسعارها ولاسيما تلك التي تدخل في تماس مباشر مع حياة المواطن منها المواد الغذائية بالدرجة الأولى (صالح، 2014، ص39).

فطبقا للجهاز المركزي الاحصائي وصلت نسبة الفقر في عام 2008 الى (79,4%) من مجموع السكان في القطاع يعيشون في فقر مدقع اي: إنهم يعيشون على اقل من (50 سنتا) في اليوم وانخفضت نسبة الفقر في العام 2010 الى (38%)، لتعود للارتفاع في العام 2011، (38,8%)، بسبب ارتفاع عجز الحساب التجاري (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012، ص17).

ثانيا: سوق العمل:

يعد سوق العمل من اهم مقومات الاقتصاد لأي دولة وهو مؤشر جيد على مدى التطور الاقتصادي لها فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، وفي ظل سيطرة (اسرائيل) على جميع الموارد الاقتصادية الفلسطينية والقيود التي تفرضها على حركة الافراد ورؤوس الاموال فإنه ظل يعاني من تراجع مستمر من دون أن يحقق اي نمو اقتصادي يذكر.

وبالنسبة إلى قطاع غزة الذي يمتاز بأنه مجتمع فتي، فقد بلغت نسبة الذين تقل اعمارهم عن (15 سنة) بنسبة (60,4%) من اجمالي سكان غزة، ويشكل الارتفاع في النمو السكاني للشباب مشكلة رئيسة تواجه سوق العمل في القطاع، إذ إن النسبة الاكبر من سكانه لم تدخل سوق العمل، وأن هذه الاعداد الكبيرة من العمال تشكل ضغطا على سوق العمل؛ لعدم قدرتهم

على الحصول على فرصة عمل لهم مما يزيد من تفاقم البطالة داخل القطاع (مجموعة باحثين، 2005، ص16).

وينماز العمال الفلسطينيون بارتفاع مستواهم العلمي والاكاديمي، إذ يشكل الذين انهوا دراستهم بمعدل اكثر من (12 سنة دراسية)، ما نسبته (29,6 %) من مجموع القوى العاملة، في حين يشكل ما نسبته (28,5%)، التي كانت مدة دراستهم ما بين (10-12 سنة)، ويشكل العمال الذين لا يقرأون ولا يكتبون (أميون) ما نسبته (1,9%) من مجموع القوى العاملة، وإذا ما تمت مقارنة هذه النسب مع النساء العاملات فإننا نجد ارتفاع نسبة اللواتي انهين دراستهن فوق (12 سنة) دراسية تقدر بنسبة (66,3 %)، في حين أن النساء اللواتي درسن للمدة ما بين (10-12 سنة)، نسبتهن (14,2%)، وأن هذا التفاوت في النسب بين الرجال والنساء العاملين يعود الى طبيعة العمل لكل منهما، إذ إن الرجال تؤهلهم طبيعتهم البدنية للعمل في مختلف المجالات ولا يحتاجون في اغلب الاحيان الى مؤهلات اكااديمية، على عكس النساء اللواتي تحتاج طبيعة عملهن الحصول على شهادات وتعليم اكااديمي (مجموعة باحثين، 2005، ص18).

وزادت معدلات البطالة في النصف الاول من عام 2007م بسبب تقليص التوظيف في قطاعات الانتاج الرئيسة الزراعة والصناعة والصيد والإنشاءات فضلا عن زيادة نسبة العاملين في القطاعات الخدمية العامة والخاصة، مما يدل على أن اقتصاد غزة تحول الى الاقتصاد الخدمي، وهذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية يجب أن يسبقها تحول او تطور في القطاع الصناعي، وأن هذا التطور هو الذي يخلق حاجة لنمو قطاع الخدمات التي تلبي احتياجات الصناعة والانتاج، وبالنسبة إلى قطاع غزة فقد جاء هذا التحول لمعالجة الخلل الذي كانت تعاني منه قطاعات الصناعة والزراعة بسبب سياسة (اسرائيل) التي حرمت دخول الموارد اليها وتدمير المنشآت الاقتصادية وتحول اقتصاد الخدمات في القطاع الى تضخم عال جدا (معهد أبحاث السياسات الفلسطيني، 2007).

وخلال النصف الثاني من عام 2008، شهد القطاع الصناعي انخفاض نسبة العاملين فيه إذ وصلت النسبة فيه الى ما يقرب من (2,7%) من اجمالي عدد العاملين في غزة اي: إن البطالة وصلت الى ما نسبته (40,6%) نتيجة للحصار المفروض من قبل (اسرائيل) ومنع انتقال العمال الفلسطينيين اليها (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، 2007).

وشهد عام 2009، تراجع معدل البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى ما نسبته (24,5%)، هذا الانخفاض في معدل البطالة جاء نتيجة لارتفاع عدد العاملين في القطاع

الخاص، ولاسيما في مجالات الانشطة الزراعية والصناعية والخدمات، إذ إن قطاع الخدمات كان له النصيب الاكبر في استيعاب العمالة الفلسطينية إذ بلغت نسبتهم ما يقرب من (48,4%)، (أبو مدللة، 2018، ص2).

وظهر مع بداية العام 2011 ارتفاع في سوق العمل الفلسطيني بشكل عام سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة لتبلغ نسبته (43%)، مقارنة بعام 2010، الذي بلغت فيه نسبة القوى العاملة (41,1%)، وهذا دليل على حجم وزيادة القوى العاملة التي دخلت السوق ولاسيما في قطاع غزة لتبلغ نسبة عدد العاملين فيه الى (38,4%)، ليصل عددهم ما يقرب من (243 ألف عامل)، (تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011، ص19).

لقد كانت حالة العمال الفلسطينيين في داخل (اسرائيل) والمستوطنات تشكل محل اهتمام وقلق من قبل اصحاب العمل من الاسرائيليين، إذ كانوا يفضلون العمال الفلسطينيين على المهاجرين، إذ إن الاجور والاموال التي تتلقاها العمالة الفلسطينية تعود بالفائدة الاقتصادية على الاقتصاد الاسرائيلي؛ كون الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بدوره بالاقتصاد الاسرائيلي وبالعملة الاسرائيلية، لذا فإن الشركات الاسرائيلية تفضل العمال الفلسطينيين على العمال الاجانب (عمال من دول جنوب شرق اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية) إذ يقوم هؤلاء العمال بتحويل الاموال الى دولهم ولا يتم الاستفادة منها في داخل (اسرائيل) على عكس العمال الفلسطينيين الذين يصرفون اموالهم في الداخل الفلسطيني المرتبط بالاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي تعود الارباح عليه، لذا فإن العامل الفلسطيني مستغل من الجانب الاسرائيلي بجهد من جهة وامواله من جهة اخرى (أسعد وفخر الدين، 1967، ص933).

وكانت هناك عراقيل تواجه دخول العمال الفلسطينيين منها: نقص تراخيص الدخول والقيود التي كانت تفرض عليهم المتعلقة بالسن والحالة الامنية في داخل الاراضي الفلسطينية التي كانت دائما في حالة توتر نتيجة للممارسات الاسرائيلية، مما ادى الى تراجع عدد العمال الفلسطينيين من القطاع داخل (اسرائيل) الى (2000 عامل فقط)، ومع حلول عام 2008 منعت (اسرائيل) العمال الفلسطينيين من دخول اراضيها بحسب خطة الفصل التي كانت اتخذتها منذ العام 2005م، على الرغم مما تبذله النقابات العمالية لرفع المعاناة عنهم فقد كانوا يواجهون صعوبات عديدة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011، ص16).

وعانى قطاع البناء والانشاءات في قطاع غزة من الشلل؛ بسبب نقص مواد البناء الاساسية مثل: الحديد والاسمنت التي تعد ضرورية، ونتيجة للحصار الذي فرضته (اسرائيل) في شهر

حزيران يونيو عام 2007 فقد تم وخلال اسبوعين فقط استهلاك الاحتياط من المواد الانشائية، فعلى سبيل المثال ارتفعت اسعار الاسمنت خمسة اضعاف من (174 شيكلا) اسرائيليا للطن الواحد الى (1,013 شيكلا للطن) وفي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، اغلقت مصانع مواد البناء كافة (30 مصنع اسمنت)، و(13 مصنع بلاط)، و(145 مصنعا للرخام)، و(250 مصنعا للبلوك)، مما ادى الى تسريح (3500 عامل) (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، 2007، د. ص).

وشهد قطاع البناء والانشاءات تباطأ خلال العام 2012 بسبب الاجراءات التي اتخذتها مصر للحد من تجارة الانفاق ، نتيجة للضغوط الاسرائيلية على مصر مدعية أن الانفاق تستعمل لتجهيز الاسلحة الى حركة حماس، لذا عملت مصر على تدمير ما يقرب من 1500 نفق، فضلا عن قيامها ببناء جدار خرساني على طول الحدود بارتفاع ستة امتار وبعمق ستة امتار تحت الارض للحد من عمليات التهريب الى قطاع غزة ، ولم يكن هناك اي تخفيف للقيود التي كانت تفرضها اسرائيل على اراضي قطاع غزة وجاءت العملية العسكرية التي قامت بها (اسرائيل) في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012، لتسهم وبشكل مطلق في زيادة الركود في النشاط الاقتصادي (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2012، ص9).

جدول من عمل الباحث يوضح نسبة البطالة من عام 2006 الى عام 2012 في قطاع غزة
استنادا الى الاحصائيات والنسب التي وردت في البحث.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
31,5 %	28,7 %	37,8 %	38,6 %	40,6 %	37,6 %	36,3 %

ثالثا: الأسعار والقوة الشرائية:

خلال العام 2011م كان هناك ارتفاع في غلاء المعيشة بنسبة (2,88%)، ليصل إلى (7) 132، مقارنة بالعام 2010م التي كانت النسبة فيه (129%)، هذا الارتفاع في غلاء المعيشة جاء نتيجة ارتفاع اسعار المواد الرئيسية التي تمس حياة المواطن المباشر فضلا عن ارتفاع اسعار مواد المفروشات والاثاث والسلع المنزلية ، إذ بلغت نسبة الفقر المدقع في قطاع غزة خلال العام 2011م ما نسبته (23%)، وكان (75%) من سكان غزة يعيشون على المعونة الغذائية ، وبينت هشاشة الوضع عقب المظاهرات التي حدثت خلال زيارة وكالة الامم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا مما اضطر الوكالة الى ايقاف توزيع المساعدات مؤقتا، فضلا عن أن تقارير اشارت الى أن أكثر من نصف النساء المتزوجات في غزة يتعرضن للعنف الاسري الذي يتزايد مع تدهور الوضع الاقتصادي، مما له انعكاس على أن (80%)، من النساء الحاصلات على تعليم جامعي عاطلات عن العمل(وكالة الراي، تشرين الأول 2011).

المبحث الثالث

حركة حماس ومحولات فك الحصار الاقتصادي

ما إن تم اعلان نتائج الانتخابات الفلسطينية لعام 2006 بفوز حركة حماس فيها التي تبنت تشكيل الحكومة ، حتى سعت الحركة لإيجاد بدائل عن المساعدات الاوربية والامريكية التي تم قطعها عن الحكومة الفلسطينية بعد أن فرضت شروطا عليها؛ لأجل تقديم الدعم والمساعدات لها، وتمثلت تلك الشروط باعتراف حركة حماس بحق (اسرائيل) في الوجود والتخلي عن فكرة الجهاد المسلح والالتزام بالاتفاقيات التي تم عقدها ما بين السلطة الفلسطينية و(اسرائيل) وهو ما رفضته حكومة حماس مما استدعى لأن تفرض عليها الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية حصارا عليها بقطع المساعدات والمنح التي كانت تقدم لها، مما اضطرها بالتوجه الى العالمين العربي والاسلامي للحصول على الدعم المادي؛ لمواجهة الازمة، وبالفعل نجحت في ذلك فضلا عن إجراءاتها الداخلية التي تمثلت بخفض النفقات العامة والى تغيير بعض العقود الموقعة مع الشركات الاسرائيلية التي كانت تتعارض مع حقوق الفلسطينيين(صالح واخرين، ص267-268).

وكان للأنفاق التي تم انشاؤها بين قطاع غزة وسيناء دور في تخفيف وطأة الحصار المفروض على سكان القطاع، وبلغ عدد تلك الانفاق ما يقرب من (1532) نفقا وتمتد لمسافة (12 كم)، وهي تعد غير رسمية ولا تخضع لسيطرة حكومتي مصر وحماس، وكانت مدة ازدهارها ما بين 2007 الى عام 2012م، وأسهمت تلك الانفاق باستيراد بعض البضائع التي كانت (اسرائيل) تحضرها على دخول قطاع غزة منها: الوقود والغاز والاسمنت وغيرها من المواد(أبو مدلة، يناير 2017، ص271).

وكان العمل في الانفاق ينطوي على كثير من المخاطر التي اودت بحياة كثير من العاملين فيها منها: انهيارها او تعرضها للقصف بالطائرات الاسرائيلية ، وعلى الرغم من تلك المخاطر إلا أن الانفاق ساعدت في خفض معدل التضخم وارتفاع الاسعار في القطاع بتوفير كثير من السلع

التي كانت تمنع (إسرائيل) دخولها الى القطاع، إذ إنه على الرغم من ارتفاع تكاليف اسعار المواد التي يتم نقلها عبر الانفاق إلا إنها تعد اخص من استيراد المواد نفسها من (إسرائيل) بنسبة (10 - 15 %)، لكن من السلبات التي تؤخذ على اقتصاد الانفاق أنها حولت قطاع غزة الى مجرد سوق استهلاكي نجم عنه وجود ازمة في السيولة النقدية نتيجة لتصدير الاموال لشراء السلع من مصر، فضلا عن تكريسها لسياسة العزلة الخارجية للقطاع عن بقية العالم، وأنها لا تشكل بديلا بضرورة استئناف الحركة التجارية للقطاع عبر المعابر مع (إسرائيل) ومصر مما يسهم في توفير الكثير من السلع والمواد التي تسهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني(أبو مدلة، يناير 2017، ص272).

المبحث الرابع

موقف قطر ومصر من الحصار على قطاع غزة

تعود علاقة حماس بدولة قطر إلى سنوات ما بعد فرض الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة إثر فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وفي الوقت الذي غابت فيه العديد من الدول عن مساعدة الفلسطينيين ظهرت قطر مع تركيا وماليزيا وبعض المنظمات والعربية والإسلامية، للتخفيف من آثار الحصار، وازدادت العلاقة بين الطرفين حين عقدت "قمة الدوحة" خلال الحرب (الاسرائيلية) الأولى على غزة 2008-2009، ودعت إليها قائد حماس خالد مشعل، وجلس للمرة الأولى بجانب رؤساء عرب وإقليميين، وأعلنت قطر عن تقديم(250 مليون دولار) لإصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب الاسرائيلية(Abo Amer, 2018).

وقطر هي أهم داعم مالي وحليف لحماس وكان أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أول زعيم دولة يزور حكومة حماس في 23 تشرين الاول/ اكتوبر عام 2012، قدم ما يقدر بـ(1.5 مليار يورو أي: ما يعادل 1.8 مليار دولار) إلى حماس(David Ehl, 2021).

وكانت قطر تحاول أن تجد لها مكانا بين دول المنطقة وأن يكون لها دور فاعل ومؤثر على الصعيد السياسي على الرغم من صغر مساحتها، فكانت من اولى الدول الخليجية التي قامت بالتطبيع مع اسرائيل الى جانب سلطنة عمان منذ العام 1996م لذا كانت اسرائيل تدعم قطر في اقناع واشنطن لمنحها مقعد دائم في مجلس الامن، وبالمقابل وجدت قطر الفرصة في أن تؤدي دورا لتحقيق السلام ما بين حركة حماس (إسرائيل)، لذا كانت تدعم الجماعات الاسلامية في المنطقة ولاسيما الاخوان المسلمين في مصر وقطاع غزة؛ لإقناعهما بضرورة تغيير المواقف السياسية تجاه (إسرائيل)، وكل هذا التحرك جاء بموافقة الاخيرة والولايات المتحدة الامريكية .(كامبياس، 2014)

وكانت الحكومة المصرية في عهد الرئيس المصري السابق حسني مبارك (1980-2011) قد اعربت عن قلقها من فوز حكومة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006 وخشيتها من تنامي نفوذ وقوة جماعة الاخوان المسلمين في مصر على عد أن حماس تمثل جماعة الاخوان في فلسطين وهي جزء من الجماعة في مصر، لذا بادرت الحكومة المصرية بفرض حصار على حكومة حماس على غرار ما فرض عليها من الحصار الدولي، فتم غلق معبر رفح كلياً والاكتفاء بفتحه مرة او مرتين كل شهرين تقريبا، اذا ما علمنا أن معبر رفح هو المنفذ الوحيد لقطاع غزة مع العالم الخارجي (أبو نحل، 2016، ص 16).

ومع تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد الحكم (2012-2013) كان عهده الذي دام لمدة عام واحد فقط انفراجا للحصار المفروض على قطاع غزة كونه من جماعة الاخوان المسلمين الذين تولوا زمام الامور والسلطة في مصر، وايضا حركة حماس احد اجنحة الاخوان المسلمين والتي انبثقت عن حركة الاخوان المسلمين في مصر منذ تأسيسها عام في فلسطين لذا كان التقارب والتعاون ما بين الطرفين في مواجهة التحديات والحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة، وتم فتح معبر رفح لاستقبال المسافرين دون وجود شروط مسبقة كما كان في الماضي، وأشار مرسي بأن قطاع غزة يمثل عمقا استراتيجيا لمصر ولا ينبغي التخلي عنه بالتضييق على سكانه المنهمكين اساسا، وعقب العدوان (الاسرائيلي) على قطاع غزة عام 2012 اعلن مرسي عن موقف مصر من العدوان وبصورة حازمة وبخلاف مواقف مبارك السابقة بأن قام بسحب السفير المصري من (اسرائيل)، وتم ايضا فتح معبر رفح وبصورة مستمرة لاستقبال الحالات الصحية الحرجة وادخال المساعدات الى القطاع للتخفيف عن سكانه اقتصاديا (أبو نحل، 2016، ص 40).

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات التي نبينها كما يأتي:

- 1- تأثر مجمل الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بسياسة الحصار الشامل التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعد فوز حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية عام 2006 وانعكس ذلك على الاوضاع المعيشية للسكان في القطاع .
- 2- اتباع السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية لسياسة مماثلة لسياسة الاحتلال الاسرائيلي بعدم تحويلها لجزء من مبالغ الضرائب التي كانت تدفعها (اسرائيل) للسلطة الفلسطينية التي هي مسؤولة عن دفع استحقاق القطاع من تلك المبالغ لكنها تعمدت في عدم دفعها ولاسيما فيما يتعلق برواتب الموظفين العاملين في القطاع مما زاد في معاناتهم وهذا بالطبع هو جزء من خضوع السلطة للمطالب الاسرائيلية والامريكية معا .
- 3- ايقاف جميع مصادر التمويل والمعونات والمساعدات التي كانت تقدمها الدول الاوربية وغيرها من الدول وبضغوط امريكية التي كانت في الاساس مخصصة لمساعدة الشعب الفلسطيني للضغط على حكومة حماس لتغير موقفها من الاحتلال او لجعل الوضع الداخلي يتأزم وبالتالي ينفجر ليصبح مظاهرات او مصادمات من قبل الشعب مع حكومة حماس .
- 4- تذبذب نسبة البطالة بين ارتفاعها في حقب معينة وانخفاضها في حقب اخرى وذلك تبعا للأوضاع الامنية التي قد تستغلها (اسرائيل) في منع دخول العمال الفلسطينيين الى اراضيها ، مما يؤدي الى ازدياد نسبة البطالة وتفاقم معاناة السكان من جرائها .
- 5- تكيف السكان في داخل القطاع مع الاوضاع المعيشية الصعبة في ظل الحصار واغلاق المعابر من قبل (اسرائيل)، وانخفاض مستوى الدخل اليومي للفرد في القطاع لكن ذلك لم يؤثر على معنويات السكان رغم الظروف الصعبة .
- 6- مساهمة المرأة في قطاع غزة الى جانب الرجال لأجل توفير لقمة العيش لأسرتها والتي كانت غالب العوائل من دون معيل اما رب الاسرة فيقع في سجون الاحتلال او أنه قد قتل في العمليات العسكرية، وهذا له دلالة واضحة على الاصرار والتحدي للمرأة الفلسطينية في مواجهة الظروف الصعبة.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

أولاً: الوثائق

أ- الوثائق المنشورة:

- 1- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2007). الاغلاق المفروض على قطاع غزة - الآثار الاقتصادية والإنسانية. كانون.
- 2- السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). فلسطين في ارقام. رام الله .
- 3- تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). اداء الاقتصاد الفلسطيني. رام الله .
- 4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصاد الفلسطيني. (2012). وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال. جنيف .

ثانياً: الكتب:

1- الكتب العربية والمعرية:

أ- الكتب باللغة العربية

- 1- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2009). معابر قطاع غزة شريان حياة ام اداة حصار. قسم الارشيف والمعلومات. ط2. بيروت.
- 2- صالح واخرين، محسن محمد. (2007). قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ط 1. بيروت .
- 3- صالح، محسن محمد . (2014). قطاع غزة التنمية والاعمار في مواجهة الحصار والدمار. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- 4- احمد عز الدين اسعد ومنير فخر الدين . (دس). السيطرة الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية السورية المحتلة سنة 1967، (د.م)
- 5- مجموعة باحثين. (2005). السياسات الاقتصادية الكلية واثرها على سوق العمل في قطاع غزة، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله .

ثالثاً: البحوث والدراسات العربية:

- 1- ابو نحل، اسامة محمد . (2016). "المواقف الاقليمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008-2014) مصر وتركيا نموذجاً رؤية سياسية تحليلية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثامن (التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد اوسلو). الجامعة الاسلامية - غزة، كلية الآداب .
- 2- ابو نحل، اسامة محمد . (2012). "صعود قوى الاسلام السياسي العربي واثره على القضية الفلسطينية". دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثاني (فلسطين في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية). الذي عقده مركز الدراسات الاسرائيلية بجامعة الزقازيق بالتعاون مع مركز الباحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
- 3- ابو مدللة، سمير مصطفى . (2018). "اثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. كلية التجارة وادارة الاعمال. جامعة حلوان. المجلد 32. عدد 2.

- 4- ابو مدللة، سمير مصطفى.(2017). "انعكاسات سياسة الحصار الاسرائيلي على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الازهر. العدد السابع عشر.
- 5- الكيالي، عبد الحميد. (2009). "دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب- معركة الفرقان". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ط 1. بيروت
- 6- المرصد الاورو متوسطي لحقوق الانسان. (2021). خنق وعزلة 15 عاما من الحصار (الاسرائيلي) على قطاع غزة. جنيف.
- 7- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سلطة النقد الفلسطينية. (2012). المراقب الاقتصادي والاجتماعي. رام الله .
- 8- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2014). تحديات اعادة الاعمار والانعاش الاقتصادي في قطاع غزة اثر العدوان الاسرائيلي الأخير. رام الله .
- 9- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2015). المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 41، رام الله .
- 10- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2014). تطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الاراضي الفلسطينية المحتلة. رام الله .
- 11- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد. التكاليف الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني.(2020). افقار غزة تحت الحصار. جنيف.
- 12- الداية ومحمد تنيرة، وائل. (2016). التجارة الخارجية في قطاع غزة. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله .
- 13- عودة، يونس. (2005). "غزة حروبها لم تنتهي اخلاء المستوطنات بداية فلسطينية ونهاية اسرائيلية". مجلة الدفاع الوطني اللبناني. بيروت. عدد 244.
- 14- فولك، ريتشارد. (د.س). "غزة مساحة الموت ما فعلته 14 عاما من الحصار الاسرائيلي الخانق". المرصد الاورو متوسطي لحقوق الانسان مجلس الامناء.
- 15- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2010). المراقب الاقتصادي والاجتماعي. عدد 22. رام الله .

رابعا: تقارير المنظمات الدولية:

(1). العربية:

- 1- تقرير فريق الامم المتحدة القطري في الارض الفلسطينية المحتلة.(2012). غزة في عام 2020. هل ستكون مكانا ملائما للعيش.

(2). الأجنبية:

- 1- The public Commission to Examine the Maritime Incident of 13 May 2010, the Turkel Commission. Report. part one.
- 2- International Monetary Fund.(2007). "The World Bank, West Bank And Gaza Economic Developments In 2006". A First Assessment.

خامسا: البحوث والدراسات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- 1- كوك وهانيا قسيس، اودو. (2012). المستجندات الاقتصادية - الضفة الغربية وقطاع غزة. تقرير صندوق النقد الدولي. على الموقع الالكتروني:
<https://www.imf.org/wbg>
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التقرير السنوي لتعداد السكان في الضفة وقطاع غزة. على الرابط الالكتروني:
<https://www.pcbs.gov.ps>
- 3- كامبياس، رون. (2014). لماذا تدعم قطر حماس. The Times of Israel. على الموقع الالكتروني:
<https://ar.timesofisrael.com>
- 4- العلمي، طارق. (2018). الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا. مكتب الامم المتحدة (الاسكوا). جنيف. على الموقع الالكتروني:
<https://www.unescwa.org>
- 5- مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية. (2007). الاغلاق المفروض على قطاع غزة - الاثار الاقتصادية والانسانية. على الموقع الالكتروني:
<https://www.un.org/documents/Gaza-Special-Focus-December-2007>
- 6- مركز الميزان لحقوق الانسان. التقرير السنوي خلال العام 2014 حول انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة. (2015). على الموقع الالكتروني:
<https://www.mezan>
- 7- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، سجن غزة: حرية الحركة والتنقل من قطاع غزة ذهاباً وإياباً عشية خطة الانفصال. على الموقع الالكتروني:
<https://www.btselem.org>
- 8- وكالة الرأي. تقرير ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة خلال شهر تشرين اول 2011. على الموقع الالكتروني:
<https://www.alray.ps>
- 9- Access Restricted Areas in the Gaza strip ,Internal displacement monitoring centre: www.internal-displacement.org.
- 10- Abo Amer , Adnan, Hamas Ties to Qatar have Cost ,Palestine Pulse,
- 11- <https://web.archive.org>
- 12- Ehl,David,What is Hamas and who support it?, 15/5/2021
- 13- <https://www.dw.com>

ترجمة قائمة المصادر والمراجع :

First: Published Documents:

- 1- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.(2007). The Closure Imposed on the Gaza Strip - Economic and Humanitarian Impacts, December.
- 2- The Palestinian National Authority, the Palestinian Central Authority for Al-Ahsa.(2012).,Palestine in Figures 2011, Ramallah.
- 3- Report of the Palestinian National Authority, Palestinian Central Bureau of Statistics.(2016). Palestinian Economic Performance 2011, Ramallah.
- 4- United Nations Conference on Trade and Development, The Palestinian Economy.(2012). Macroeconomic and Trade Policies Under Occupation, Geneva.

Second: Books

- 1- Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations (2009). Gaza Strip Crossings: A Lifeline or a Tool of Siege? Archives and Information Department, 2nd ed., Beirut
- 2- Saleh et al., Mohsen Mohammed (2007). Critical Readings of the Experience of Hamas and its Government 2006-2007. Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, 1st ed., Beirut .
- 3- Saleh, Mohsen Mohammed (2014). Gaza Strip Development and Reconstruction in the Face of the Siege and Destruction. Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut.
- 4- Ahmad Izz al-Din Asaad and Munir Fakhr al-Din,(n ,y). Israeli Control over the Palestinian and Syrian Territories Occupied in 1967, (n .p)..
- 5- A Group of Researchers (2005). Macroeconomic Policies and Their Impact on the Labor Market in the Gaza Strip. The Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah.

Third: Arab research and studies:

- 1- Abu Nahl, Osama Muhammad,.(2016). “Regional Positions on the Israeli Aggression on the Gaza Strip (2008-2014) Egypt and Turkey as a Model for an Analytical Political Vision,” research presented to the Eighth Scientific Conference (Thematic Transformations in the Palestinian Issue after Oslo), Islamic University - Gaza, Faculty of Arts.
- 2- Abu Nahl ,Osama Muhammad, “The rise of the forces of Arab political Islam and its impact on the Palestinian issue”.(2012). a study submitted to the second scientific conference (Palestine in light of regional and international changes), which was held by the Center for Israeli Studies at Zagazig University in cooperation with the Al-Bahith Center for Palestinian and Strategic Studies .
- 3- Abu Mudallala , Samir Mustafa.(2018). “The Impact of Economic Growth on Unemployment in Palestine,” Scientific Journal of Commercial Research and Studies, Faculty of Commerce and Business Administration, Helwan University, Volume 32.
- 4- Abu Mudallala,Samir Mustafa,.(2017). “The Repercussions of the Israeli Blockade Policy on Economic and Social Indicators in the Gaza Strip,” Scientific Journal of the Colleges of Commerce Sector - Al-Azhar University, Issue Seventeen.
- 5- Al-Kayyali ,Abdel Hamid.(2009). “Studies on the Israeli Aggression on the Gaza Strip: Operation Cast Lead - The Battle of Al-Furqan,” Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, 1st edition, Beirut.
- 6- Euro-Mediterranean Human Rights Observatory,.(2021). Stifling and Isolation of 15 Years of the Israeli Siege on the Gaza Strip, Geneva.
- 7- Palestinian Economic Policy Research Institute - MAS - Palestinian Central Bureau of Statistics - Palestinian Monetary Authority.(2012). Economic and Social Monitor 2012, Ramallah.
- 8- Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS).(2014).Challenges of Reconstruction and Economic Recovery in the Gaza Strip Following the Recent Israeli Aggression, (D.I.), Ramallah .
- 9- Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS).(2015). Economic and Social Monitor, Issue 41, Ramallah.

- 10- Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS).(2014). Development of the Banking Sector and the Competitiveness of its Services in the Occupied Palestinian Territories, Ramallah.
- 11- Al-Daya and Muhammad Tanira ,Wael.(2016). Foreign Trade in the Gaza Strip, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah.
- 12- Odeh,Younis,.(2005). "Gaza's wars did not end with the evacuation of the settlements, a Palestinian beginning and an Israeli end," Lebanese National Defense Magazine, Beirut, No. 244.
- 13- Falk , Richard, "Gaza, a Space of Death, What 14 Years of Stifling Israeli Siege Did," Euro-Mediterranean Observatory for Human Rights, Board of Trustees.
- 14- Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS). (2010). Economic and Social Monitor, No. 22, Ramallah.
- 15- Report of the United Nations country team in the occupied Palestinian territory. (2012).,Gaza in 2020: Will it be a liveable place.

Fourth: Reports of international organizations:

Arabic:

1. Report of the United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory (2012). Gaza in 2020: Will it be a livable place?

Fifth: Research and studies published on the Internet:

- 1.Cook and Hania Kassis, Odo (2012). Economic Developments – West Bank and Gaza Strip, International Monetary Fund Report, available at: <https://www.imf.org/wbg>
- 2.Palestinian Central Bureau of Statistics, Annual Population Census Report for the West Bank and Gaza Strip, available at: <https://www.pcbs.gov.ps>
- 3.Cambias, Ron (2014). Why Does Qatar Support Hamas?, The Times of Israel, available at: <https://ar.timesofisrael.com>
- 4.Al-Alami, Tariq (2018). The Palestinian Economy Under Occupation: The Industrial Sector as a Model, Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Geneva, available at:
- 5.<https://www.unescwa.org>
- 6.United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2007). The Closure of the Gaza Strip – Economic and Humanitarian Implications, available at: org/documents/Gaza-Special-Focus-December-2007
- 7.Al Mezan Center for Human Rights, 2014 Annual Report on Israeli Violations Against Palestinian Fishermen in the Gaza Strip (2015), available at <https://www.mezan>
- 8.The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, Gaza Prison: Freedom of Movement to and from the Gaza Strip on the Eve of the Disengagement Plan, available at: <https://www.btselem.org>
- 9.Al Rai News Agency, Report on the Rise in the Cost of Living Index During October 2011, available at: <https://www.alray.ps>